

شفرات الجنح
حين تتداخل البيولوجيا والكيمياء والفلسفة والمجتمع
في القانون

د. محمد كمال عرفه الرخاوي
الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي وأبي الطاهرة
داعيا الله لهما بالرحمة والمغفرة والفردوس الأعلى
وجنة الخلد يا رب العالمين

وإلى ابنتي الحبيبة قرة عيني صبرينال المصرية
الجزائرية جميلة الجميلات
التي تجمع بين جمال نهر النيل الخالد وعظمة
الأهرامات وشط المتوسط وجبال الأوراس الشامخة
وعظمة الجسور المعلقة

الفهرس

مقدمة الجنح كظاهرة متعددة الأبعاد
الفصل الأول الجينات والانحراف هل نولد مجرمين
صغاراً
الفصل الثاني كيمياء الدماغ ودورها في اتخاذ القرار
الجنحي
الفصل الثالث الهرمونات والعنف الخفيف بين الكورتيزول
والتستوستيرون
الفصل الرابع الناقلات العصبية والاندفاعية الجنحية
الفصل الخامس التسمم البيئي وتأثيره على السلوك
الجنحي
الفصل السادس الأدوية النفسية والحد الفاصل بين
العلاج والجريمة
الفصل السابع الإدمان الكيميائي ومسؤولية المدمن
عن جنحه
الفصل الثامن التغذية والدماغ هل الطعام يصنع المجرم
الفصل التاسع الإرادة الحرة في مواجهة الحتمية
البيولوجية
الفصل العاشر المسؤولية الأخلاقية عندما تكون
الكيمياء ضدك
الفصل الحادي عشر الجبرية والاختيار في فلسفة

الجنح

الفصل الثاني عشر نية الجريمة بين الوعي واللاوعي
الكيميائي

الفصل الثالث عشر العقاب العادل في عالم غير حر
بيولوجياً

الفصل الرابع عشر الفقر الكيميائي كيف يخلق الحرمان
جنحاً

الفصل الخامس عشر التنشئة الاجتماعية وإعادة
برمجة الدماغ الجنحي

الفصل السادس عشر الوصم الاجتماعي وتأثيره على
تكرار الجنح

الفصل السابع عشر التعليم كعلاج وقائي للانحراف
الكيميائي الاجتماعي

الفصل الثامن عشر الإعلام وكيمياء الرغبة في
الانحراف

الفصل التاسع عشر التفاعل بين الجينة والبيئة في
صناعة الجنح

الفصل العشرون التشخيص المتكامل للمجرم الصغير

الفصل الحادي والعشرون العقوبة البيولوجية هل نعالج
بدلاً من نعاقب

الفصل الثاني والعشرون القضايا تحليل الأدلة

البيولوجية في الجرح
الفصل الثالث والعشرون الفلسفة القضائية بين الردع
والعلاج
الفصل الرابع والعشرون العدالة التصالحية في ضوء
العلم الحديث
الفصل الخامس والعشرون الوقاية الكيميائية الحيوية
من الجرح
الفصل السادس والعشرون السياسات الاجتماعية
المبنية على الأدلة البيولوجية
الفصل السابع والعشرون أخلاقيات التدخل البيولوجي
في السلوك الجنحي
الفصل الثامن والعشرون مستقبل القانون في عصر
البيولوجيا الجزيئية
الفصل التاسع والعشرون نحو مدونة جنح متكاملة
الأبعاد
الفصل الثلاثون خاتمة العدالة في عالم معقد

مقدمة الجرح كظاهرة متعددة الأبعاد

تعتبر الجرح تلك الأفعال التي تقع بين المخالفات
البسيطة والجنايات الكبرى أكثر تعقيداً مما نتصور

فهي ليست مجرد انتهاك لقانون وضعي بل هي نتاج تفاعل معقد بين عوامل بيولوجية تكمن في جينات الإنسان وتركيب دماغه وعوامل كيميائية تتعلق بتوازن النواقل العصبية والهرمونات في جسده وعوامل فلسفية تلامس سؤال الإرادة الحرة والمسؤولية الأخلاقية وعوامل اجتماعية تنبع من البيئة المحيطة والتنشئة والضغوط الاقتصادية يهدف هذا الكتاب إلى تفكيك هذه الطبقات المتشابكة لفهم أعمق للجنح وكيفية التعامل معها قانونياً لن نكتفي بالسؤال التقليدي هل ارتكب المتهم الفعل بل سنغوص في أسئلة أكثر عمقاً هل كان بيولوجياً مهياً لهذا الفعل هل كانت كيميائية دماغه تعمل ضد إرادته الواعية هل كان حراً في اختياره أم أن ظروفه جعلت الجنح حتمية تقريباً كيف يمكن للمجتمع أن يمنع الجنح دون انتهاك كرامة من قد يكون ضحية لجيناته أو كيميائه أو فقره سنقدم في ثلاثين فصلاً رؤية متعددة التخصصات تجمع بين علم الوراثة وعلم الأعصاب والكيمياء الحيوية والفلسفة الأخلاقية وعلم الاجتماع لتأسيس نموذج قانوني جديد للجنح لا يعاقب فقط بل يفهم ولا يدين فقط بل يعالج ولا ينبذ فقط بل يدمج إن العدالة الحقيقية في عصر العلم المتقدم تتطلب فهماً شاملاً

للإنسان بكل تعقيداته البيولوجية والنفسية والاجتماعية وهذا الكتاب هو محاولة متواضعة لوضع حجر الأساس لهذه العدالة المتكاملة التي تحترم كرامة الإنسان حتى وهو في قفص الاتهام

الفصل الأول الجينات والانحراف هل نولد مجرمين صغراً

تثير العلاقة بين الجينات والسلوك الجنحي جدلاً علمياً وقانونياً عميقاً هل يمكن لجينة معينة أن تجعل الإنسان أكثر ميلاً لارتكاب جنح مثل السرقة البسيطة أو التعدي على الممتلكات تشير دراسات التوائم والتبني إلى وجود مكون وراثي في بعض أنماط السلوك الاندفاعي لكن العلم يؤكد أن الجينات ليست قدراً محتوماً بل هي استعداد يتفاعل مع البيئة يقترح الكتاب أن يأخذ القضاء في الاعتبار التاريخ العائلي للسلوك الاندفاعي كعامل مخفف لا كمبرر للإفلات من العقاب يجب حظر التمييز الجيني في الملاحقة القضائية فلا يُحاكم شخص بسبب جيناته بل بسبب أفعاله مع دعم الأبحاث لفهم التفاعل بين الجينة والبيئة لتطوير برامج وقائية مبكرة تستهدف الأطفال

المعرضين وراثياً للانحراف دون وصمهم أو تحديد مصيرهم سلفاً فالعدالة تتطلب موازنة دقيقة بين فهم الأسباب البيولوجية والحفاظ على مبدأ المسؤولية الفردية

الفصل الثاني كيمياء الدماغ ودورها في اتخاذ القرار الجنحي

يعمل الدماغ كمصنع كيميائي معقد حيث تتحكم النواقل العصبية مثل الدوبامين والسيروتونين في عمليات اتخاذ القرار والتحكم في الدوافع اختلال توازن هذه المواد قد يؤدي إلى سلوك اندفاعي أو عدواني خفيف يندرج تحت مسمى الجنح يطرح هذا الفصل سؤالاً قانونياً محورياً إذا كان اختلال كيميائي في دماغ المتهم قد ساهم في فعله الجنحي كيف نحدد درجة مسؤوليته يقترح الكتاب إدخال تقييم كيميائي عصبي كجزء من الخبرة النفسية في قضايا الجنح المتكررة ذات الطابع الاندفاعي مع التأكيد أن هذا التقييم يهدف لفهم أفضل للدوافع وليس لإلغاء المسؤولية يجب دعم علاج الاختلالات الكيميائية كجزء من العقوبة التصالحية مما يحقق هدفين معاً حماية

المجتمع وإعادة تأهيل الجاني فالفهم الكيميائي
للسلوك لا يلغي الإرادة بل يفسر تعقيدات

الفصل الثالث الهرمونات والعنف الخفيف بين الكورتيزول
والتستوستيرون

تلعب الهرمونات دوراً خفياً في السلوك البشري
فارتفاع هرمون التستوستيرون قد يرتبط بزيادة الميل
للمخاطرة والعدوانية الخفيفة بينما يؤثر الكورتيزول
هرمون التوتر في اتخاذ قرارات اندفاعية تحت الضغط
يثير هذا الفصل إشكالية قانونية هل يمكن اعتبار
الاختلال الهرموني ظرفاً مخففاً في الجرح المرتكبة
تحت ضغط نفسي شديد يقترح الكتاب أن يأخذ القضاة
في الاعتبار الظروف الفسيولوجية الاستثنائية كفترة
المراهقة أو الضغوط المزمنة عند تقدير العقوبة مع
رفض استخدام الهرمونات كمبرر مطلق للإفلات من
المسؤولية يجب تعزيز الوعي بالصحة الهرمونية كجزء
من الوقاية من الجرح وتشجيع الفحوصات الدورية لمن
يظهر عليهم سلوك اندفاعي متكرر فالعدالة تتطلب
فهماً دقيقاً للتفاعل بين الجسد والنفس والسلوك

الفصل الرابع الناقلات العصبية والاندفاعية الجنحية

تتحكم الناقلات العصبية في قدرة الإنسان على كبح الدوافع الفورية فضعف نشاط السيروتونين مثلاً قد يقلل من القدرة على تأجيل الإشباع ويزيد من السلوك الاندفاعي الذي قد يتجلى في جنح مثل التخريب البسيط أو الشجار يطرح هذا الفصل تحدياً للفلسفة القانونية التقليدية القائمة على افتراض الإرادة الحرة الكاملة يقترح الكتاب تطوير مفهوم المسؤولية المتدرجة حيث تُقدر درجة الإرادة الحرة بناء على تقييم عصبي كيميائي مع الحفاظ على مبدأ المحاسبة لضمان استقرار المجتمع يجب أن تركز العقوبة على إعادة التوازن الكيميائي عبر العلاج والسلوكي عبر التدريب مما يحول النظام القضائي من مجرد رادع إلى شريك في إعادة التأهيل فالعلم لا يلغي القانون بل يثريه بفهم أعمق للطبيعة البشرية

الفصل الخامس التسمم البيئي وتأثيره على السلوك الجنحي

تؤثر الملوثات البيئية مثل الرصاص والزرنيق على النمو

العصبي للأطفال وقد ترتبط بزيادة السلوك الاندفاعي والعنيف في مراحل لاحقة من الحياة يثير هذا الفصل مسؤولية المجتمع والدولة عن الجرح الناتجة عن إهمال بيئي جماعي إذا نشأ شخص في بيئة ملوثة أثرت على دماغه وأدى ذلك لسلوك جنحي من يتحمل المسؤولية الأكبر يقترح الكتاب اعتبار التلوث البيئي ظرفاً مخففاً جماعياً يستدعي سياسات وقائية شاملة لا عقوبات فردية فقط يجب تعويض المجتمعات المتضررة بيئياً ببرامج تأهيل مكثفة بدلاً من الاكتفاء بمعاقبة أفرادها فالعدالة البيئية جزء من العدالة الجنائية ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر في عالم تزداد فيه التحديات البيئية تعقيداً

الفصل السادس الأدوية النفسية والحد الفاصل بين العلاج والجريمة

قد تسبب بعض الأدوية النفسية آثاراً جانبية تزيد من الاندفاع أو العدوانية الخفيفة مما يضع المريض في موقف قانوني صعب إذا ارتكب جنحة تحت تأثير دواء وصفه له طبيب يطرح هذا الفصل إشكالية المسؤولية الطبية والقضائية المتشابكة من المسؤول عندما

يتحول العلاج إلى سبب للانحراف يقترح الكتاب إنشاء بروتوكولات واضحة لإبلاغ المرضى بالآثار الجانبية السلوكية المحتملة للأدوية مع تطوير نظام مراقبة لمتابعة التغيرات السلوكية أثناء العلاج يجب أن يأخذ القضاء في الاعتبار تأثير الأدوية كظرف مخفف مع عدم إلغاء المسؤولية تماماً لضمان توازن بين حماية المرضى وحماية المجتمع فالطب والقانون شريكان في رعاية الإنسان وليس خصمين

الفصل السابع الإدمان الكيميائي ومسؤولية المدمن عن جنحه

يعد الإدمان حالة معقدة تجمع بين الاعتماد البيولوجي والضعف الإرادي والضغوط الاجتماعية عندما يرتكب مدمن جنحة لتمويل إدمانه أو تحت تأثير المادة كيف نحدد مسؤوليته يقترح الكتاب تبني نموذج العدالة العلاجية الذي يجمع بين المحاسبة والعلاج فبدلاً من السجن التقليدي يوجه المدمن لبرامج علاجية مكثفة مع متابعة قضائية يجب التمييز بين الإدمان كمرض يستحق العلاج والإدمان كاختيار متكرر يتجاهل العلاج فالعدالة تتطلب مرونة تتناسب مع تعقيد حالة الإدمان

دون إهدار حقوق الضحايا أو تقويض هيبة القانون

الفصل الثامن التغذية والدماغ هل الطعام يصنع المجرم

تشير أبحاث حديثة إلى أن نقص عناصر غذائية معينة مثل أوميغا ثلاثة أو فيتامينات ب قد يؤثر على الوظائف المعرفية والتحكم في الدوافع يثير هذا الفصل سؤالاً غير تقليدي هل يمكن أن تساهم سوء التغذية في زيادة معدلات الجنح في المجتمعات الفقيرة يقترح الكتاب دمج التقييم الغذائي في برامج الوقاية من الجنح خاصة بين الأطفال والمراهقين يجب أن تكون السياسات الاجتماعية شاملة فتوفير غذاء صحي قد يكون أداة وقائية أقوى من زيادة أعداد الشرطة العدالة تتطلب فهماً شاملاً للعوامل المادية التي تشكل السلوك فلا يمكن فصل الجسد عن النفس ولا الفرد عن بيئته

الفصل التاسع الإرادة الحرة في مواجهة الحتمية البيولوجية

يواجه القانون معضلة فلسفية عميقة إذا كانت

بيولوجيتنا وكيميائيتنا تحددان سلوكنا إلى حد كبير
فأين تكمن الإرادة الحرة التي تُبنى عليها المسؤولية
الجنائية يقترح الكتاب تبني مفهوم الإرادة النسبية
فإنسان ليس حراً تماماً ولا مُجبراً تماماً بل يتمتع
بدرجة من الحرية تتأثر بعوامل متعددة يجب أن يركز
القانون على تعزيز هذه الدرجة من الحرية عبر التعليم
والعلاج والبيئة الداعمة فالعدالة لا تنكر التعقيد بل
تتعامل معه بحكمة ومرونة تحترم كرامة الإنسان
وتحمي المجتمع في آن واحد

الفصل العاشر المسؤولية الأخلاقية عندما تكون الكيمياء ضدك

إذا كان اختلال كيميائي في دماغ شخص ما يدفعه
لسلوك جنحي فهل نعتبره مسؤولاً أخلاقياً عن فعله
يطرح هذا الفصل تحدياً للأخلاقيات القانونية التقليدية
يقترح الكتاب التمييز بين المسؤولية القانونية التي
تهدف لحماية المجتمع والمسؤولية الأخلاقية التي
تتطلب درجة من الوعي والاختيار قد تكون المسؤولية
القانونية واجبة حتى مع نقص المسؤولية الأخلاقية
الكاملة لضمان استقرار النظام الاجتماعي مع تعويض

هذا النقص عبر علاج يهدف لاستعادة التوازن الكيميائي والأخلاقي معاً فالعدالة الحقيقية تجمع بين الحزم في حماية الحقوق والرحمة في فهم الظروف

الفصل الحادي عشر الجبرية والاختيار في فلسفة الجرح

تأرجح الفلسفة القانونية بين نظرتي الجبرية التي ترى السلوك محكوماً بعوامل سابقة والاختيار التي تؤكد حرية الإرادة يقترح الكتاب تبني موقف توفيق يقر بتأثير العوامل البيولوجية والكيميائية والاجتماعية مع الحفاظ على مساحة للاختيار الشخصي يجب أن يركز القانون على خلق ظروف تزيد من احتمالية الاختيار الصحيح عبر تحسين البيئة والتعليم والعلاج فالعدالة ليست مجرد محاسبة على الماضي بل استثمار في مستقبل يختار فيه الإنسان الخير بوعي وإرادة

الفصل الثاني عشر نية الجريمة بين الوعي واللاوعي الكيميائي

تعتبر النية ركناً أساسياً في معظم الجرائم لكن ماذا

لو كانت الدوافع اللاواعية المتأثرة بكيمياء الدماغ هي المحرك الحقيقي للفعل يقترح الكتاب تطوير أدوات تقييم نفسي عصبي لفهم الدوافع الكامنة وراء الجرح مع الحفاظ على المعايير القانونية الواضحة لإثبات النية يجب أن يكون التركيز على منع تكرار الجرح عبر معالجة الأسباب الكامنة وليس فقط معاقبة الفعل الظاهر فالعدالة الاستباقية التي تمنع الجريمة قبل وقوعها أسمى من العدالة الجزائية التي تعاقب بعدها

الفصل الثالث عشر العقاب العادل في عالم غير حر بيولوجياً

إذا كان الإنسان مقيداً بعوامل بيولوجية وكيميائية فكيف نحدد عقاباً عادلاً يقترح الكتاب الانتقال من نموذج العقاب القائم على الاستحقاق الأخلاقي المطلق إلى نموذج يجمع بين الردع والعلاج وإعادة التأهيل يجب أن تكون العقوبة متناسبة ليس فقط مع جسامة الفعل بل مع درجة الحرية الحقيقية للمتهم وقابليته للإصلاح فالعدالة تتطلب حكمة تتجاوز البساطة إلى فهم تعقيدات الطبيعة البشرية

الفصل الرابع عشر الفقر الكيميائي كيف يخلق الحرمان جنحاً

يؤثر الفقر المزمن على كيمياء الدماغ عبر التوتر المستمر وسوء التغذية وقلّة الرعاية الصحية مما قد يزيد من الميل للسلوك الاندفاعي يثير هذا الفصل مسؤولية المجتمع عن الجنح الناتجة عن ظروف اقتصادية قاسية يقترح الكتاب أن تكون السياسات الجنائية جزءاً من سياسات التنمية الشاملة فمكافحة الفقر قد تكون أكثر فعالية في منع الجنح من زيادة العقوبات العدالة تتطلب عدالة اجتماعية تسبق العدالة الجنائية فلا يمكن معاقبة شخص على فعل دفعته إليه ظروف لم يخترها

الفصل الخامس عشر التنشئة الاجتماعية وإعادة برمجة الدماغ الجنحي

يشكل التفاعل الاجتماعي الدماغ البشري خاصة في مراحل النمو المبكرة فالتنشئة في بيئة عنيفة أو مهملة قد تترك آثاراً كيميائية وعصبية تزيد من احتمال السلوك الجنحي يقترح الكتاب استثمار الموارد في

برامج التنشئة الإيجابية والتدخل المبكر كاستراتيجية
وقائية أساسية يجب أن يتعاون النظام القضائي مع
مؤسسات التربية والصحة النفسية لإعادة برمجة
الأنماط السلوكية عبر علاج متعدد الأبعاد فالعدالة
الحقيقية تبدأ من منع الانحراف قبل وقوعه

الفصل السادس عشر الوصم الاجتماعي وتأثيره على
تكرار الجنح

يخلق الوصم الاجتماعي للمجرمين الصغار حلقة
مفرغة حيث يدفعهم الرفض المجتمعي لمواصلة
السلوك المنحرف يثير هذا الفصل دور المجتمع في
إعادة التأهيل أو الإقصاء يقترح الكتاب تبني سياسات
دمج فعالة تحمي خصوصية من ارتكبوا جنحاً بسيطة
وتوفر لهم فرصاً حقيقية للإصلاح يجب أن يركز القانون
على إزالة الحواجز التي تحول دون إعادة الاندماج
فالعدالة التصالحية التي تصلح العلاقات أفضل من
العدالة العقابية التي تقصي وتنبذ

الفصل السابع عشر التعليم كعلاج وقائي للانحراف
الكيميائي الاجتماعي

يملك التعليم قدرة فريدة على تشكيل الدماغ وتعديل المسارات العصبية وتعزيز التحكم في الدوافع يقترح الكتاب جعل التعليم الجيد حقاً أساسياً ووسيلة وقائية رئيسية من الجرح يجب أن يدمج المناهج التعليمية مفاهيم الصحة النفسية والتحكم في الدوافع والمهارات الاجتماعية فالعدالة تبدأ من الفصل الدراسي حيث يُبنى العقل الواعي القادر على الاختيار المسؤول

الفصل الثامن عشر الإعلام وكيمياء الرغبة في الانحراف

يؤثر المحتوى الإعلامي في كيمياء الدماغ عبر تحفيز نظام المكافأة وقد يروج لسلوكيات جنحية كوسيلة للإشباع السريع يثير هذا الفصل مسؤولية وسائل الإعلام في تشكيل السلوك الاجتماعي يقترح الكتاب تطوير معايير أخلاقية للمحتوى الإعلامي مع تعزيز التوعية النقدية لدى المتلقين يجب أن يتعاون المشرعون مع خبراء الإعلام والصحة النفسية لتنظيم المحتوى الضار دون المساس بحرية التعبير فالعدالة

تتطلب توازناً دقيقاً بين الحريات والمسؤوليات

الفصل التاسع عشر التفاعل بين الجينة والبيئة في صناعة الجنح

لا تعمل الجينات في فراغ بل تتفاعل مع البيئة في ظاهرة تسمى التعبير الجيني المشروط فجين قد يزيد من خطر السلوك الاندفاعي فقط في بيئة محفزة يقترح الكتاب تبني نهج وقائي شخصي يراعي التفاعل الفريد بين استعدادات كل فرد وبيئته يجب تجنب الحتمية الجينية أو البيئية والتركيز على خلق بيئات تدعم التعبير الإيجابي عن الاستعدادات الوراثية فالعدالة تتطلب فهماً دقيقاً للتفاعل المعقد بين الطبيعة والتربية

الفصل العشرون التشخيص المتكامل للمجرم الصغير

يقترح الكتاب تطوير نموذج تشخيصي متكامل للجنح يجمع بين التقييم البيولوجي والكيميائي والنفسي والاجتماعي يجب أن يكون هذا التشخيص أساساً لقرار قضائي مرن يوجه كل حالة للمسار الأنسب سواء

كان علاجياً أو تأهلياً أو رادعاً يجب تدريب القضاة والخبراء على فهم هذا النموذج المتكامل لضمان تطبيقه بفعالية فالعدالة الدقيقة تتطلب تشخيصاً دقيقاً لا يكتفي بالسطح بل يغوص في الأعماق

الفصل الحادي والعشرون العقوبة البيولوجية هل نعالج بدلاً من نعاقب

يطرح هذا الفصل فكرة ثورية هل يمكن استبدال أو استكمال العقوبة التقليدية بتدخلات بيولوجية مثل العلاج الدوائي أو التحفيز العصبي لتصحيح الاختلالات الكامنة وراء السلوك الجنحي يقترح الكتاب تطبيق هذه التدخلات طوعياً وبإشراف قضائي وطبي صارم كجزء من برنامج إعادة تأهيل شامل يجب حماية حقوق المتهم في الرفض والخصوصية مع ضمان فعالية وسلامة التدخلات فالعدالة المتقدمة تستفيد من العلم دون أن تضحي بالكرامة الإنسانية

الفصل الثاني والعشرون الكيمياء القضائية تحليل الأدلة البيولوجية في الجرح

يتطور العلم الجنائي ليشمل تحليل المؤشرات البيولوجية والكيميائية التي قد تساعد في فهم دوافع الجنح أو نفيها يقترح الكتاب وضع معايير صارمة لقبول هذا النوع من الأدلة مع تدريب القضاة والمحامين على فهم حدودها وإمكانياتها يجب أن تظل هذه الأدلة مكملة وليست بديلة عن الأدلة التقليدية لضمان توازن دقيق بين التقدم العلمي وضمانات المحاكمة العادلة فالعدالة تتطلب حذراً علمياً لا يرفض الجديد ولا يتسرع في تبنيه

الفصل الثالث والعشرون الفلسفة القضائية بين الردع والعلاج

تأرجح الفلسفة القضائية بين هدفين الردع العام لمنع الجريمة والعلاج الخاص لإصلاح الجاني يقترح الكتاب تبني نموذج مرن يجمع بين الهدفين حسب طبيعة كل حالة وجنحة يجب أن تكون الأولوية للوقاية والعلاج في الجنح البسيطة ذات الدوافع المعقدة مع الحفاظ على الردع في الجرائم التي تهدد الأمن العام فالعدالة الحكيمة تعرف متى تعاقب ومتى تعالج ومتى تجمع بينهما

الفصل الرابع والعشرون العدالة التصالحية في ضوء العلم الحديث

تقدم العدالة التصالحية نموذجاً بديلاً يركز على إصلاح الضرر وإعادة دمج الجاني في المجتمع يقترح الكتاب دعم هذا النموذج بالأدلة العلمية من علم الأعصاب وعلم النفس التي تظهر فعالية المصالحة في تغيير المسارات العصبية والسلوكية يجب تطوير برامج تصالحية مدعومة علمياً تجمع بين الحوار والعلاج والمتابعة فالعدالة التي تصلح القلوب قد تكون أكثر ديمومة من العدالة التي تكسر العظام

الفصل الخامس والعشرون الوقاية الكيميائية الحيوية من الجرح

يقترح الكتاب استثمار الأبحاث في تطوير تدخلات وقائية تعتمد على فهم الكيمياء الحيوية للسلوك مثل برامج التغذية المستهدفة أو المكملات التي تدعم الصحة العصبية يجب أن تكون هذه التدخلات طوعية وموجهة للمجموعات المعرضة للخطر مع ضمان

المساواة في الوصول لها فالعدالة الوقائية التي تمنع المعاناة قبل وقوعها أسمى من العدالة الجزائية التي تعالج آثارها

الفصل السادس والعشرون السياسات الاجتماعية المبنية على الأدلة البيولوجية

يدعو الكتاب صانعي السياسات إلى دمج الأدلة من العلوم البيولوجية والكيميائية في تصميم البرامج الاجتماعية للوقاية من الجرح يجب أن تكون السياسات شاملة فتعالج الفقر والتلوث وسوء التغذية كعوامل خطر بيولوجية اجتماعية متشابكة يجب تقييم فعالية هذه السياسات بمعايير علمية صارمة لضمان استثمار الموارد بشكل أمثل فالعدالة الفعالة تتطلب سياسات ذكية تستفيد من كل المعارف المتاحة

الفصل السابع والعشرون أخلاقيات التدخل البيولوجي في السلوك الجنحي

يشير استخدام التدخلات البيولوجية لتعديل السلوك الجنحي أسئلة أخلاقية عميقة حول الحرية والكرامة

والهوية الشخصية يقترح الكتاب وضع ميثاق أخلاقي دولي يحكم هذه الممارسات يركز على الموافقة المستنيرة والشفافية والحد الأدنى من التدخل يجب أن يكون الهدف دائماً تمكين الإرادة الحرة لا إلغاؤها فالعدالة التي تحترم الإنسان حتى في محاولتها لإصلاحه هي العدالة الحقيقية

الفصل الثامن والعشرون مستقبل القانون في عصر البيولوجيا الجزيئية

يتوقع الكتاب أن يشهد المستقبل تطوراً هائلاً في فهمنا للأسس البيولوجية للسلوك مما سيتطلب تحديثاً جذرياً للنظم القانونية يجب إعداد جيل جديد من القانونيين يفهمون لغة العلوم الحيوية ويستطيعون توظيفها لخدمة العدالة يجب أن يظل الإنسان وكرامته وحرية المحور الذي تدور حوله كل التطورات العلمية فالقانون الذي يتجاهل العلم يصبح عاجزاً والعلم الذي يتجاهل القانون يصبح خطراً

الفصل التاسع والعشرون نحو مدونة جنح متكاملة الأبعاد

يقترح الكتاب صياغة مدونة جنح جديدة تعكس الفهم المتكامل للسلوك الاندفاعي تجمع هذه المدونة بين الأحكام القانونية والمبادئ العلمية والأخلاقية لتوجيه القضاء في التعامل مع الجنح يجب أن تكون المرنة والسماح بتكليف العقوبة مع تعقيدات كل حالة يجب أن تركز على الوقاية والعلاج بقدر تركيزها على الردع فالعدالة المتكاملة هي التي تحقق التوازن بين حماية المجتمع وإصلاح الفرد

الفصل الثلاثون خاتمة العدالة في عالم معقد

في الختام نؤكد أن فهم الجنح يتطلب نظرة شاملة تجمع بين البيولوجيا والكيمياء والفلسفة والمجتمع لا يمكن اختزال الإنسان في جينة أو ناقل عصبي أو ظرف اجتماعي بل هو نسيج معقد من كل هذه العوامل معاً يجب أن يتطور القانون ليواكب هذا الفهم دون أن يفقد جوهره في حماية الحقوق وتحقيق التوازن المجتمعي العدالة الحقيقية في عصر العلم المتقدم هي التي تحترم تعقيد الطبيعة البشرية فتعاقب بحكمة وتعالج برحمة وتمنع ببطنة وتدمج بحب هذا الكتاب هو دعوة

لتأسيس عدالة أكثر إنسانية وأكثر علمية في آن واحد
عدالة تدرك أن وراء كل جنحة قصة معقدة تستحق
الفهم قبل الحكم والإصلاح قبل الإقصاء في عالم نطمح
فيه لأن يكون القانون أداة لرفع الإنسان لا لقمعه

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي
الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية الفكرية

يمنع النسخ أو الاقتباس أو الترجمة أو الطبع أو التوزيع
أو النشر إلا بإذن المؤلف